المحور الثالث/ المؤسسات الاجتماعية والسلطة والشرعية الاجتماعية بين المركزية والاستقلالية

المحاضرة الأولى: تأسيس السلطة الاجتماعية ومشروعيتها

01* تعريف عام بالسلطة:

أ*في اللغة العربية: ورد في المصباح المنير[1] : **السلطان** مذكر وقد يؤنث: الحجة والبرهان، والولاية والسلطنة، ويقال: لا يُؤَمُّ الرجل **في سلطانه** أي في بيته لأنه موضع **سلطنته؛ وسَلَّطْتُهُ على الشيء تسليطا** أي مكنته منه فتسلط أي تمكن وتحكم.

وفي القاموس المحيط: السلطُ والسليط الشديد، والسلطان الحجة، وقدرة الملك والوالي، وسلطان من كل شيء شدته، والتسليط التغليب، وإطلاق القهر والقدرة[2].

ب*في اللغة الأجنبية: (الفرنسية والانجليزية)، غالبا يستخدم مصطلحان كمقابل لمصطلح سلطة العربي، { **Authority** و **power** }بالنسبة للغة الانجليزية؛ و {**Autorité** و**pouvoire** }بالنسبة للغة الفرنسية.

كلمة (**Autorité–Authority**؛ **pouvoire –power**) تعود إلى الأصل اللاتيني **Auctoritas** التي تعني السمو والفعالية، واللاتعين. واسم الفاعل **Auctor** الذي يترجم ب ضاعف زاد رفع ونمى، وبذلك تكون الدلالة الأولى للسلطة حسب **اميل بينفينيست** فعل إنتاج، أو أنها الصفة التي يتخذها القاضي، أو صدقية الشهادة التي لا تقتصر على تأكيد ما هو موجود مسبقا، أنها القدرة على اخذ المبادرة[3].

وحسب معجم le petit robert فإن كلمة Autorité تعني الحق في الأمر، بينما كلمة pouvoire تعني فرض الطاعة "سواء تم الاعتراف بها أم لا"[4].

بعض الكتاب العرب حين يترجمون من الفرنسية والانجليزية يستخدمون إضافة إلى كلمة سلطة، مصطلح سلطان كترجمة لإحدى الكلمتين (Autorité -Authority؛ pouvoir -power)، مع اختلاف بينهم؛ مثلا مترجم كتاب "سلطان البدايات: بحث في السلطة"[5] يستخدم كلمة سلطة كترجمة ل Autorité بينما يستخدم لفظ سلطان كترجمة لـ pouvoir، بينما يستخدم مترجم كتاب "مفاهيم أساسية في علم الاجتماع ل جيدنز وصاتن"[6] كلمة سلطة/ سلطان مقابل كلمة Authority؛ وكلمة سلطة / قوة كمقابل لكلمة power؛ واستخدم مترجم "معجم العلوم الإنسانية"[7] كلمة سلطان، أمر ، مرجع كترجمة لـ Autorirté ، كلمة سلطة كترجمة لكلمة Pouvoir ؟ والبعض يستخدم كلمة فقط كلمة سلطة لترجمة المصطلحين الفرنسيين معا " **Autorité** و **pouvoire** "[8].

ج* السلطة في الاصطلاح: تم تعريف **السلطة "Autorité" في** قاموس الاقتصاد والعلوم الاجتماعية كما يلي:

---

1 – المقري، أحمد بن محمد بن علي الفيومي. المصباح المنير، دار الحديث، مصر، 1424هـ- 2003م، س ل ط: 172

2 – الفيروز أبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، القاموس المحيط مرتب ألفبائيا وفق أوائل الحروف، دار الحديث القاهرة- مصر، 1429هـ، 2008م ، سلط 791

3 – دالون، ميريام ريفولت. سلطان البدايات: بحث في السلطة، ترجمة سايد مطر، المنظمة العربية للترجمة، بيروت- لبنان، ط01، 2012م، ص، ص. 77، 82

4 – أنظر: المرجع نفسه، ص. 32

5 – أنظر المرجع نفسه؛

6 – أنظر: جيدنز، انتوني وفيليب صاتن. مفاهيم اساسية في علم الاجتماع، ترجمة محمد الذوادي، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الدوحة-قطر، بيروت – لبنان، ط01، 2018م

7 – دورتيه، جان فرانسوا. معجم العلوم الانسانية، ترجمة جورج كتورة، كلمة أبوظبي، ومجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت- لبنان، ط02، 1432هـ- 2011م

8 – أنظر مثلا: Claude D Echaudemaison، قاموس الاقتصاد والعلوم الإنسانية، مرجع سابق

" **1– سلطة معترف بها عموما، تفرض الطاعة:** سلطة الدولة على المواطنين؛ سلطة الملك على رعاياه، سلطة الإدارة على أعضائها.

2– أعضاء السلطة: السلطة الإدارية، العسكرية، عادة ما تستخدم في صيغة الجمع: السلطات السياسية والدينية."[1]

وفي نفس القاموس تم تعريف كلمة **سلطة "pouvoir"** بأنها " القدرة على فرض الإرادة، على ترجيح أهداف، على فرض احترام قواعد، وإن كان ذلك رغم إرادة مغايرة، باستخدام وسائل **قهرية** (قسرية) مثل: العقوبات والتهديد باللجوء إلى العقوبة، استخدام القوة الجسدية"[2]

وفي كتاب مفاهيم أساسية في علم الاجتماع تم تعريف السلطة/ السلطان "Authority" بأنها " السلطة/ القوة الشرعية التي يحملها شخص أو جماعة في وجه شخص أو جماعة أخرى"[3]

وفي نفس المرجع تم الإشارة إلى السلطة/ القوة "power" بأنها: " مفهوم مثير للجدل إلى حد كبير؛ لكن هي عموما قدرة الأفراد أو الجماعات على تحقيق أهدافهم أو تعزيز مصالحهم حتى في وجه معارضة أو مقاومة الآخرين لها"[4]

ومن خلال تلك التعاريف يبدوا جليا أن هناك مجالين للحديث عن السلطة، **مجال يربط السلطة بمبدأ الاعتراف، والشرعية** باعتباره المبدأ الذي يجعلها تحقق أهدافها في طاعة من تقع عليهم وقبول أوامرها، وهو المجال الذي تعبر عنه كلمة Authority الانجليزية؛ وكلمة Autorité الفرنسية، بينما المجال الثاني يعلق السلطة **على مبدأ القدرة على فرض الذات**، حتى في حالة معارضتها؛ وهذا هو المجال الذي تشير إليه كلمة power الانجليزية، و pouvoir الفرنسية.

02* السلطة والقوة والمشروعية:

ترتبط السلطة في المجتمع بما يسمى المشروعية التي تجعلها مطاعة ومقبولة ومبررة، من حيث كونها حقا لصاحبها أو الجهة التي تملكها، تخوله صلاحية إصدار الأوامر وتبرر لمن تتوجه إليهم الأوامر طاعتها. ورد في دليل أكسفورد للفلسفة إننا نتحدث في مختلف سياقات السلطة عن كون الناس الذين هم "في موضع سلطة" **يحوزون على سلطة** و"**خولت لهم سلطة**". والقاسم المشترك بين تلك الاستخدامات في الفكرة الأساسية المتعلقة بحيازة نوع من الحق أو الأهلية، للتصرف وفق طريقة بعينها؛ أو أن التصرف يعتبر بمعنى ما "مشروعا"[5]. والسلطة وفق هذا الأساس تكون في حاجة إلى قاعدة أو سند يجعلها مقبولة عند من تتوجه إليهم ويجعل قراراتها وأوامرها مؤثرة ومطاعة، سواء كان ذلك السند قانونيا عقلانيا "في السلطة القانونية"؛ أو يرتبط باحترام التقليد والعرف الاجتماعي "في السلطة التقليدية"؛ أو يرتبط بسمات مميزة لدى الشخص الذي يتولى السلطة "في السلطة الكاريزمية" وفق ما تحدث عنه عالم الاجتماع ماكس فيبر.

غير أن الأمر ليس دائما بتلك البساطة؛ ويمكن مناقشة ذلك في: **أ–** يبدوا من التعاريف المعروضة سابقا أن هناك جانبا من السلطة لا يرتبط بسند مستقل عنها، أو على الأقل لا يرتبط بموقف من يخضعون لها، ففي مبدأ الخضوع قد يتدخل عامل القوة

1 – المرجع نفسه، سلطة، 52

2 – المرجع نفسه ، سلطة ، 778

3 –غيدنز وصاتن. مفاهيم أساسية، مرجع سابق، ص. 313

4 – المرجع نفسه ، ص. 341

5 – ، دليل اكسفورد للفلسفة، السلطة، ص–ص. 474–475

ليجعل من شخص ما أو جهة ما صاحب سلطة مطاعة، أو تفرض الطاعة، رغم المعارضة أو عدم الاعتراف بها، وهو ما يراه فيبر أيضا حيث إن بعض الجماعات قد تستمد سيطرتها من قدرتها على الإكراه أو القوة العسكرية، وقد تحاول بعض الجماعات المسيطرة إضفاء الشرعية على ما تحوزه من قوة وتحوله إلى سلطة[1]،

ب– هناك رؤية تميز بين السلطة والقوة فمثلا يمكن لحكومة ما أن تتشكل في المنفى وتكون شرعية، وتعتبر بذلك صاحبة سلطة أو شرعية، بينما قد يكون للحكام الفعليين داخل البلد القوة لكنهم بدون شرعية، ورغم صحة هذا، فإن الواقع قد يبدو أعقد. حيث غالبا يتم الفصل بين نوعين من الشرعية: شرعية تتم عبر القوانين وأخرى تتم عبر الاستحسان الشعبي. يضاف إلى ذلك أن تمييز السلطة، عن القوة، قد يجر إلى البحث عن مصدر القوة، حيث أن مصدر قوة الجماعة قد يكمن في حقيقية كونهم موضع سلطة؛ فتكون السلطة هنا "أساس قوتهم" (سلطة الأمر الواقع)، وفق هذا النهج نستطيع جعل "القوة" المفهوم المهيمن، بحيث تكون السلطة فرعا من القوة، وثمة منظرون في علمي السياسة والاجتماع يتبنون هذا النهج[2].

ج– الأمر الواقع قد يجعل من السلطة "المركز السلطوي" في ذاتها رأسمالا مهما ومصدر قوة لمن يتولاها، بحيث تمنحه القدرة على تحقيق أهدافه المشروعة وغير المشروعة، فقد يستفيد من مركزه السلطوي(الشرعي) للحصول على مزايا معينة أو لتوسيع سلطته إلى مجالات غير مشروعة، وتعزيز وتنويع مصادر رأسماله وقوته الأخرى السياسية الاقتصادية ....،

د– غير أن البعض يرفض فكرة الحديث عن السلطة باعتبارها تستند إلى القوة أو حتى تنتهي إليها، مثلما يرفضون مبدأ ارتباطها بمشروعية الإقناع أو الإكراه، فالسلطة هي علاقة اجتماعية تقوم على مبدأ الاعتراف بها كذلك، فمن يتقلدها يقوم بدور اجتماعي طبيعي ومن يطيعها يعترف أنها كذلك بطبيعتها حق لصاحبها، تراتبية ولكل فرد مكان فيها دون إكراه ودون طلب مبررات وجودها[3].

هـ– السلطة في المجتمعات المعاصرة؛ وبالخصوص السلطة الرسمية التي تستند إلى القواعد القانونية التي تحدد مجالها وكيفيات ممارستها، تستند في الغالب إلى القانون باعتباره القوة التي تعطيها الشرعية وتعطي لصاحبها أيضا القوة التي تمكنه من ممارستها دون أي تحدي أو مقاومة، باعتبارها حقا وباعتبارها أيضا قوة مهابة.

03* خصائص السلطة:

يمكن الحديث عن السلطة في المجتمع باعتبارها تتميز بـ: – السلطة ظاهرة اجتماعية فهي من جانب لا تتعلق بالجانب الفردي، بل بالجانب الاجتماعي والروابط الاجتماعية بين الأفراد والجماعات، ومن جانب أخر هي ترتبط بتأطير الحياة الاجتماعية، أي وجود المجتمع وليس الفرد

– عالمية عابرة للتاريخ وجدت وستوجد في كل زمان ومكان فيه مجتمع بشري وحياة مشتركة.

–متعددة الإشكال سواء عبر تاريخ المجتمعات البشرية أو عبر المجتمع الواحد في مرحلة ما من تاريخه

[1] – مارشال، جوردون، (محرر). موسوعة علم الاجتماع، ترجمة محمد الجوهري وآخرون، المجلد 02، القوة،

[2] – ، دليل اكسفورد، مرجع سابق، ص. 474

[3] – انظر: دالون. سلطان البدايات ، مرجع سابق

-تفرض التقاسم بين من يخضعون ومن يطيعون؛ بحيث يكون هناك اعتراف بدور محدد لمن يملك السلطة ويستخدمها، ودور محدد لمن يستجيب لها، ويخضع لقراراتها، سواء عن طريق الشرعية التي تمتلكها؛ أو عن طريق اعتبارها قوة واقعية تفرض ذلك الخضوع وتحدد مجاله.

- شرط أساسي لبقاء المجتمعات والعيش البشري المشترك، بحيث تعتبر السلطة مبدأ لتيسير العيش المشترك وبقاء العلاقات الاجتماعية محكومة بأطر محدد وواضحة تضمن في جانب منها تحديد وتعيين مجال التصرف لكل فرد وجماعة، وفي جانب آخر تضبط فكرة الحقوق والواجبات المتبادلة.

- تنظيم تراتبي ضروري لتماسك كل الجماعات والمجتمعات البشرية

- في المجتمعات المعاصرة التي تقيم السلطة على القانون يتم الحديث عن الفصل بين السلطات في المجتمع، السلطة التشريعية والسلطة القضائية والسلطة التنفيذية.

04* مرتكزات السلطة في المجتمع

مبدئيا ترتكز السلطة على الاعتراف والشرعية المعطاة لها، وهي بشكل خاص القانون في مجتمعنا المعاصر، كما ترتكز على العلاقات التي تتحدد في إطارها، سواء بين طرفي السلطة، أو بينها وبين السلطات الأخرى في المجتمع، لكن ملاحظة السلطة كظاهرة اجتماعية محلية وعالمية، يبين أن القضية ليست بتلك البساطة، حيث تستند السلطة الاجتماعية بشكل عام إلى مجموعة من المرتكزات، أهمها:

أ- القوة المادية: تعتبر القوة عنصرا حاسما، ومقاومة ذلك جسديا هو أول عناصر التجاوز ، وبإمكان الدولة في إجراء أخير أن تحبس المقاومين والخارجين على القانون، وبإمكان الأهل عند الحاجة السيطرة على الولد من خلال المعارضة الطبيعية، فالقوة والتهديد من أعمدة السلطة.

ب- السيطرة على الموارد الإستراتيجية: المال والمعلومة، أو من خلال الموارد المادية أيضا؛ إذا كان مدير الشركة يتمتع بسلطة كبيرة على موظفيه فذلك لأنه يملك وسيلة استخدامهم أو صرفهم من الخدمة، والأستاذ يوزع العلامات التي تتحكم بمستقبل الطالب؛ يشكل ذلك أداة قوية لفرض القانون.كما تعتبر السيطرة على الموارد من الأمور التي تكفي لجعل الأشخاص في حالة تبعية وخضوع.

د- السيطرة على الأفكار: إذا كانت القوة تفرض على الجسد فإن السيطرة على الأفكار تهدف إلى إخضاع الأشخاص؛ من خلال العنف الرمزي؛ ومختلف أشكال التنشئة والأيديولوجيا التي يتم نشرها والترويج لها عبر مختلف المجالات.

هـ المركز الوظيفي والاجتماعي: حيث يتيح المركز الوظيفي والسياسي والدور الاجتماعي والاقتصادي المرتبط به للأشخاص الذين يشغلونه، مكانة وقوة تمكنهم من اكتساب سلطة عن طريق ما تضعه تحت أيديهم من موارد وأس مال اجتماعي، يجعلهم مؤثرين ومتحكمين، وقد أشار كورت لوفين عام 1947م، إلى ما أسماه "حراس البوابة" الذين هم الجماعات أو الأفراد الذين يضعهم البناء التدرجي للبناءات التنظيمية الرسمية في مواقع حساسة تمكنهم من مراقبة الوصول إلى السلع أو الخدمات أو المعلومات؛ فيتملكون قوة اكبر من سلطتهم الرسمية، واستخدم المصطلح بعد ذلك في اتجاه الإدارة الحضرية في دراسة المدن حيث بينت الدراسات أن المدراء الحضريين مثل (الموظفين في التخطيط الحضري وموظفي الإدارة المحلية) يلعبون دورا حيويا كحراس لمراقبة

الحصول على الموارد الحضرية (الإسكان- الأرض- تصاريح البناء)، ثم استخدم المصطلح في مجال الإعلام الجماهيري من طرف دافيد وايت[1]. ليشير أيضا إلى دور المراكز التي يشغلها بعض الصحفيين والمشتغلين بالمؤسسات الإعلامية في جعل هؤلاء يستفيدون من تلك المراكز لتحقيق سلطة وتعزيز قوتهم باعتبارهم حراس بوابة يمتلكون الكثير من المعلومات والعلاقات التي تعتبر بمثابة مفاتيح لتلك المناصب والأسرار التي تختزنها.

05* أنواع السلطة الاجتماعية:

حين الحديث عن السلطة وأنواعها تشير معظم المراجع المتخصصة إلى ماكس فيبر باعتباره أشهر من يتحدث عن أنماط السلطة ومصادر الشرعية لدى كل منها:

أ- السلطة التقليدية وهي تلك التي تستند إلى قدسية التقاليد، ومنها تستمد مشروعيتها، وتطاع لأنها هناك احتراما للتقاليد الاجتماعية التي شرعتها.

ب- السلطة الكاريزمية: هي السلطة التي تستند إلى سمات خاصة في من يتولاها، وتطاع لان هناك اعتقاد بأن سمات صاحبها تؤهله كي يكون في مركز قيادة.

ج – السلطة القانونية: هي التي تستند إلى شرعية القاعدة القانونية التي منحتها، وتطاع لأن القانون هو من يجب أن يحكم وينظم الحياة الاجتماعية.

غير انه يمكن أن نجد أنواعا أخرى من السلطة من صنف آخر تسود الحياة الاجتماعية وتأخذ حيزا كبيرا منها:

أ- السلطة الأسرية: وهي تتمثل في سلطة الأسرة على أفرادها، وسلطة بعض الإفراد فيها على البعض الأخر: سلطة الآباء- سلطة كبار السن

ب- السلطة السياسية : وتتعلق بسلطة الدولة وسلطة مؤسساتها المختلفة على الشؤون العامة للحياة الاجتماعية

ج- السلطة العسكرية: وهي سلطة المؤسسات العسكرية والأفراد المنتمين إليها؛

د- السلطة الإدارية سلطة المدراء والرؤساء في المؤسسات الإدارية ومؤسسات العمل المختلفة، وهي سلطة رسمية

د- السلطة الروحية وهي سلطة تتعلق بالجانب المعنوي أكثر من المادي، حيث يمتلك بعض الأشخاص والجماعات سواء بصفة رسمية أم ذاتية نفوذا؛ وسلطة روحية على الكثير من الأفراد والجماعات، باعتبارهم أصحاب أيديولوجيا أو معتقد أو قدرة على فهم الحقيقة سواء بشكل مطلق أو في مجال معين.

هـ- السلطة القضائية: يتعلق الأمر هنا بتلك الصلاحيات التي يملكها الأفراد والمؤسسات باعتبارهم مراجع قضائية، لها الشرعية والصلاحية للبت في القضايا والنزاعات التي ترفع إليهم، وباعتبارهم يمثلون القوة التي لها شرعية تفسير القانون وتطبيقه.

و- **سلطة الشهرة:** في السنوات الخيرة ناقش علماء الاجتماع ظهور ثقافة الشهرة التي تمجد الأفراد على أساس حضورهم في وسائل الإعلام بدلا من انجازاتهم، ويتم تقييمهم على أساس شخصياتهم كما تقدمها وسائل الإعلام الجماهيري، لذلك يشيع اليوم

[1] - مارشالن جوردون. موسوعة علم الاجتماع، م02، مرجع سابق، الحراس (حراس البوابة)، 620

اعتناء السياسيين بصورتهم لدى الجماهير وقيام الأحزاب باستعطاف الشخصيات المشهورة شعبيا مثل نجوم الغناء والممثلين ومشاهير الرياضة[1]. لأجل الحصول على قوة ولتوسيع دائرة نفوذها وسلطتها في المجتمع.

[1] - دالون، مرجع سابق، ص. 316